

المستقلون: رموز وطنية أم قيادات محلية؟

أحمد محمد خلف(*)

تمهيد:

المدخل الأساس في هذه الدراسة ينبغي أن يتصل بفكرة تعريف المستقل، والحقيقة فإن الأمر تتنازعه عدّة اتجاهات تتعلق بتعريف المرشح المستقل، وهو الذي لا يلتزم بالضرورة بقرارات الأحزاب وآرائها حتى القريبة منه فكرياً، ولا يعبأ كثيراً بالتوازنات السياسية ولا التحالفات التي تدخل فيها الأحزاب أحياناً، لكن بعد ذلك فقد يطلق هذا المصطلح على المرشح الذي لا ينتمي لجماعة أو حزب أو تيار سياسي ولا يمثل أيديولوجية معينة، وقد يطلق على غير الحزبي فقط، وإن كان منتمياً لتيار أو يعبر عن أفكار تجمع بشري وفكري معين، على أنني ارتأيت أن أتوسع في المعنى المقصود قليلاً ليشمل بعض مرشحي الأحزاب الصغيرة، التي شارك في تأسيسها أحد أو بعض الشخصيات العامة، وترشح في الانتخابات التشريعية بعد ذلك، وسبب هذا الاعتبار أنني أغلب في هذا السياق اعتبارين: أولهما - نظر الشارع إلى المرشح، حيث ينظر إليه لا على أنه مرشح حزب كذا أو كذا، وثانيهما - عدم تحميل المرشح لنفسه - في الغالب - على اسم الحزب أو الترويج له خلال حملته الانتخابية أو إبرازه لأفكار الحزب وبرامجه كعامل أساسي ضمن فعاليات الحملة.

إذ يرد سؤال عن مدى جدية تصنيف أعضاء كمصطفى بكرى وعمرو حمزاوى وعمرو الشوبكي تحت وصف "مستقل"؟ الأول ناصرى والثانى مؤسس لحزب مصر الحرة والثالث عضو الهيئة الاستشارية لحزب العدل، وبالرغم من ذلك خاضوا الانتخابات تحت وصف مستقل!

لكن حقيقة الأمر أن وصف المرشح المستقل يمكن أن ينطبق عليهم؛ لأنهم بعد فوزهم يمكنهم أن يحققوا مزايا المرشح المستقل الذي يمكن ألا يلتزم بقرارات الأحزاب والتيارات الأخرى، ومراعاة توازنها السياسية.

وبالرغم من أن الحزبية أساس العمل السياسي في كثير من دول العالم، وبرامج الأحزاب ورموزها هي المعيار الأساس لاختيار الناس لها وثقتها فيها، إلا أن مصر نظراً لأنها عانت من سيطرة الحزب الواحد منذ أيام التجربة الناصرية، وحتى قبل الثورة - من الناحية العملية - حيث بدأت منذ نهاية عهد السادات سياسة التعددية الحزبية، وهي التجربة التي ظلت مشوهة حتى وقت قريب، لا تزال نعاني آثارها حتى اللحظة، فإن الخيار الأساسي للناخبين في الانتخابات السابقة، كان يتجه بطبيعة الحال للمستقلين، وكانت كتلة المستقلين هي التي تتفوق في كثير من الأحيان على كتلة الحزب الحاكم، وفي هذه السياق فإن المستقلين الذين كانوا يفوزون في الانتخابات - في الغالب الأعم - يعتبرون قيادات محلية (شخصيات ثرية . رموز عائلات . موظفون عموميون كبار . ضباط شرطة أو جيش) ولم تكن هذه

(*) باحث اجتماعي وسياسي.

القيادات غالبًا من القطاع المعارض لنظام الحكم القائم، بل كان حرصهم الأساسي يتمثل غالبًا في ترجمة الثراء والنفوذ والسمعة إلى موقع سياسي يحافظ عليها ويزيد منها، والاستدلال بالفوز في الانتخابات النيابية على انتصار في ميدان المنافسات العائلية والقبلية ومساحات النفوذ والثروة، إننا إذا اعتمدنا تعريف المستقل بالمفهوم الواسع الذي قد يضم فيه بعض الحزبيين الذين لا تقوم أحزابهم على مبادئ فكرية وبرامج سياسية واضحة فإننا قد نعتبر مرشحي الحزب الوطني أنفسهم من المستقلين، الذين لا يجمعهم هذا الحزب إلا لدوره في تكوين الشكل الديكوري للمظاهر الديمقراطية غير المتوافرة حقيقة في الواقع السياسي المصري، كلنا يعلم أن هذا الحزب لم يكن يمثل عقيدة سياسية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، وأنه في جنوحه الرأسمالي خلال السنوات الأخيرة لم يكن تبنياً للرأسمالية بقدر كونه فاسدًا فاحشًا تم تغليفه بدعاوى الرأسمالية، وانسحاقًا للإرادة الوطنية لإرادة المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تحمل على عاتقها مهمة تكبيل الشعوب الفقيرة بالقيود المختلفة من أجل استمرار تبعيتها للغرب المتقدم والمتحكم.

كانت السلطة الحاكمة آنذاك تقبل أن ينتصر غير من رشَّحته هي وسعت إلى دعمه وفوزه بشتى السبل، ما دامت تستطيع في نهاية المطاف أن تخرجه إلى حظيرتها، وتعتمد عليه في تنفيذ أهدافها وتحصيل مرادها، أما المعارضة فلم يكن مسموحًا أن يصل ممثلوها إلى مقاعد البرلمان إلا بقدر محدود، وبعد عقد صفقات مع بعض رموزها وهيئاتها، ذرًا للرماد في العيون.

في الانتخابات الأخيرة التي انتهى الجزء الخاص منها بمجلس الشعب في يناير 2012، والجزء الآخر الخاص بمجلس الشورى في فبراير 2012، يلاحظ بوضوح شديد تقلص نسبة المستقلين في هذه الانتخابات بصورة كبيرة، خصوصًا بعد أن أسس الإخوان المسلمين حزب الحرية والعدالة، وهم أكثر من كانوا يحصلون على وصف المستقلين في الانتخابات السابقة قبل أن يحصلوا على شرعية قانونية يخوضون الانتخابات تحت مظلتها.

أفرزت لنا الانتخابات الأخيرة حوالي 25 نائبًا يحملون لقب (مستقل) وهو يمثل ما نسبته حوالي 5% من مقاعد مجلس الشعب، بعد أن كانت في عام 2000 حوالي 57% منهم نحو 3,5% من جماعة الإخوان المسلمين، وفي عام 2005 حوالي 77% منهم نحو 20% من جماعة الإخوان المسلمين، وفي عام 2010 انخفضت هذه النسبة بشدة حين قام الحزب الوطني بترشيح أكثر من مرشح على نفس المقعد ليتغلب على سمعة خسارته الانتخابات في كل مرة وحصوله على الأغلبية عن طريق ضم المستقلين الفائزين إلى هيئته البرلمانية، بل وصل الأمر به لحفظ ماء الوجه من التزوير الفج الذي تم في تلك الانتخابات إلى رفض انضمام من يرغب من المستقلين الفائزين البالغة نسبتهم نحو 13% لهيئته البرلمانية كما كان يحدث في الانتخابات السابقة حتى لا تشكل هيئته البرلمانية 95% من مقاعد البرلمان.

كل هذه الأمور ساهمت مع غيرها من عوامل الفساد والاستبداد والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة إلى اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، التي حرّرت مصر من كثير من رموز هذا الفساد والاستبداد، ومن ضمنها مجلسي الشعب والشورى، حيث استطاعت الأحزاب التي حظت بالشرعية في أعقاب الثورة، والمستتدة إلى رصيد كبير من مقاومة النظام السابق (الإخوان والسلفيين) على السواد الأعظم من أصوات الجماهير، ثم بنسبة أقل بكثير التيارات الليبرالية واليسارية، ولم يتبق لفلول الحزب الوطني سوى الفتات الذي استطاعوا الحصول عليه بشق الأنفس ووفقا لظروف معينة، سنتعرض لبعضها في سياق هذا البحث المختصر.

إن السؤال الذي يطرحه هذا البحث وهو: هل المستقلون رموز وطنية أم قيادات محلية؟ تكشف نتيجة الانتخابات عن جمعها لهذين الاختيارين اللذين يطرحهما السؤال، فلقد أفرزت لنا الانتخابات من المستقلين عدداً من الشخصيات العامة والرموز الوطنية، كما قدمت لنا أيضاً عدداً من القيادات المحلية التي تستمد نفوذها من رصيد خدمي وسمعة غير ملطخة بفجاجة، كرموز الحزب الوطني المنحل، على الرغم من عضوية بعضهم في هذا الحزب المنحل وتمثيل البعض له في انتخابات سابقة، لكنهم لم يكونوا يمثلون أحد أعمدته أو مرتكزاته المهمة، بل كانوا على الهامش، ينجحون في الأصل بعصبياتهم ومجاملاتهم وخدماتهم لأهالي دوائهم، وقد استطاع أمثال هؤلاء الحصول على مقاعدهم بصعوبة بالغة حيث خدمتهم ظروف تقسيم الدوائر وتفقيت الأصوات في الجولات الأولى قبل إعادة في تسهيل مهمتهم بعض الشيء، وأظن أن هذه النسبة ستخف أكثر في حال تمايز الأحزاب والبرامج بصورة أكثر وضوحاً، نظراً لاعتماد المستقلين بالأساس على الوضع الشخصي للمرشحين وتمتعهم بعلاقات قوية مع بعض قيادات الكتل التصويتية في محيط دوائهم، وهو الأمر الذي تم تفكيكه - أو على الأقل التغلب عليه - في معظم الدوائر، وهو الأمر الذي سيزداد تفكيكاً مع تغيّر الشرائح الانتخابية في الانتخابات القادمة، بعد إضافة شرائح الشباب الذي سيبلغ سن الانتخاب، وزيادة التفاعل السياسي مع الأحداث والمواقف التي سيتبناها السياسيون والقوى السياسية وتفاعل الشارع معها، فسيكون من الأفضل انضمام هؤلاء المستقلين لأحزاب تضم لجاناً متخصصة وكوادر مساعدة وخطاباً سياسياً وأدوات إعلامية وغير ذلك مما سيطغى على بريق المرشح (المستقل) الذي كان يفتخر بعدم انتمائه لأي حزب أو تيار، فسوف تقوم هذه التفاعلات بتغيير معايير الاختيار، التي لن نفترض أنها ستصب بالضرورة في صالح التيار الإسلامي بروافده المختلفة أو التيارات العلمانية بتنوعاتها المتعددة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذا السياق، كيف تمكّن المستقلون من الفوز بمقاعدهم في البرلمان رغم قدرة حزبي الحرية والعدالة والنور ثم حزب الوفد وتحالف الكتلة المصرية بنسبة أقل على اقتناص معظم المقاعد الفردية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي تقسيم الفائزين إلى ثلاث مجموعات: 1- المستقلون المدعومون من التيار الإسلامي.

2- المستقلون المحسوبون على النظام السابق والحزب الوطني المنحل والقيادات المحلية في الدوائر الانتخابية.

3- الشخصيات العامة غير المدعومة من التيار الإسلامي.

أولاً- المستقلون المدعومون من التيارات الإسلامية⁽¹⁾

سنجد عددًا من الشخصيات العامة تم دعمها من التيار الإسلامي خصوصًا من قائمة التحالف الديمقراطي التي قادها وتزعّمها حزب الحرية والعدالة، بعض هذه الشخصيات مستقلة أو حزبية مثل:

1- د. وحيد عبد المجيد⁽²⁾ وهو مفكر ليبرالي انتمى في فترة سابقة لحزب الوفد ورشحه التحالف على رأس قائمته في دائرة قصر النيل بالقاهرة.

2- المستشار محمود الخضيرى⁽³⁾ نائب رئيس محكمة النقض سابقًا في دائرة الرمل بالإسكندرية الذي خاض معركة شاقة مع أحد رموز الحزب الوطني المنحل ورجل الأعمال البارز طارق طلعت مصطفى.

1- اعتمد الباحث فيما ذكره من نتائج للانتخابات على مراجعته للعديد من المواقع الإخبارية والحزبية ومقارنته بينها للتأكد من صحتها، مثل: اليوم السابع والمصري اليوم وبوابة الأهرام وبوابة الوفد وحزب الحرية والعدالة وتسجيلات لإعلان النتائج في اللجان العامة على موقع Youtube.com.... وغيرها.

2- تم وضع الدكتور وحيد عبد المجيد على رأس قائمة التحالف الديمقراطي الذى قاده حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وقد كان الدكتور وحيد منسقا للتحالف، وكوفئ بوضعه على رأس القائمة لضمان نجاحه، وقد حصدت القائمة 3 مقاعد من ثمانية مقاعد خصصت لقائمة الدائرة الثالثة ومقرها قسم شرطة قصر النيل وتضم أحياء الزمالك وبولاق أبو العلا والظاهر والأزبكية وباب الشعيرة ومنشأة ناصر والجمايلية وعابدين والموسكى، ولم يكن وجود الدكتور وحيد دافعًا بشكل كبير لانتخاب قائمة الحرية والعدالة، فالرجل خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، وانضم لحزب الوفد وصار عضوًا في هيئته العليا ورأس تحرير إحدى مجلاته (البداية) زمن تولي الدكتور نعمان جمعة رئاسة الوفد، ولم يلبث أن أطاح به وبالجملة وبعده كبير من أعضاء الوفد في 2003م، حدثت بعدها أزمت كثيرة وكبيرة في الوفد، ثم عاد إلى الوفد مرة أخرى في فترة تولى الدكتور محمود أباطة لرئاسة الوفد ولم يكن له دور بارز به، وإن بدأ تواجهه يزداد بروزًا مع تولي الدكتور السيد البدوي شحاتة رئاسة الوفد في 2010، وصار منسقا للتحالف الانتخابي الذي كان يضم أكثر من أربعين حزبًا قبل أن تغادره أحزاب التجمع والوفد والعربي الناصري الديمقراطي والنور وغيرها، حتى اقتصر على حزب الحرية والعدالة وعدد من الأحزاب الصغيرة لم تزد عن العشرة، ولم يحصل منها على مقاعد سوى أربعة هي الكرامة والحضارة والعمل وغد الثورة، وبالرغم من مغادرة الوفد للتحالف إلا أن الدكتور وحيد بقي بجانب التحالف، الذي ضمن له مقعدًا في برلمان الثورة.

3- يعد المستشار محمود الخضيرى من الشخصيات الوطنية التي تحظى باحترام جميع ألوان الطيف السياسي في مصر، وقد كان المستشار الخضيرى أحد أبرز قضاة تيار الاستقلال، وكان رئيسًا لنادي قضاة الإسكندرية، منذ عدة سنوات، قبل أن يخسر رئاسته للنادي على فارق بسيط في الأصوات لصالح المرشح المدعوم من الدولة آنذاك المستشار عادل عجوة، وكان الخضيرى نائبًا لرئيس محكمة النقض، ثم استقال قبل بلوغ سن المعاش بعدة أشهر، وعمل بالمحاماة وواصل تحركه السياسي المعارض لنظام حكم حسني مبارك والحزب الوطني المنحل، وقرر الترشح للانتخابات في دائرة الرمل بالإسكندرية، حيث التقى برجل الأعمال الشهير طارق طلعت مصطفى في الجولة الأولى بحوالي 30000 صوت، معتمدًا على تاريخ والده الكبير وتواجد عائلته بالدائرة وقدراته المادية الضخمة وتمثيله وشقيقه للدائرة في مجلسي الشعب والشورى عدة دورات متتالية، فكان من الناحيين من لم يكن يتصور أن يمثل غيرهما، فضلًا عن العاملين في مشروعاته الضخمة وأسره الذين تم تحويل عناوين محل إقامتهم وبالتالي انتخابهم على الدائرة.

3- المهندس محمد عبد المنعم الصاوي⁽⁴⁾ وزير الثقافة الأسبق، مرشح حزب الحضارة على مقعد الفئات بالدائرة الرابعة بالجيزة التي تضم أقسام الهرم وأكتوبر والواحات والشيخ زايد وكرداسة، فقد أخلى الإخوان الدائرة له، وتحالف مع مرشحها على مقعد العمال عبد السلام بشندي وفازا معاً بعد خوض جولة الإعادة مع مرشحي حزب النور السلفي.

4- وهناك النائب مصطفى بكري، الذي لم ينافسه الإخوان على مقعد الفئات بالدائرة التاسعة بالقاهرة التي تضم أقسام حلوان والمعادي و15 مايو والتبين جنوب القاهرة، وفاز مع مرشحها على مقعد العمال رمضان عمر من الجولة الأولى دون إعادة.

5- ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة النائب محمد العمدة، وهو نائب سابق في مجلس الشعب يتمتع بشعبية كبيرة في أسوان، ويحمل خطابه طابعاً سلفياً وقد فاز بمقعد الفئات مع مرشح حزب النور على مقعد العمال فرج الله جاد الله عامر⁽⁵⁾.

فيما اعتمد المستشار محمود الحضيبي على سمعته الطيبة التي تسبقه وتواجهه الإعلامي المستمر في برامج التلفزيون ومقالاته في الصحف المختلفة ومشاركاته في الفعاليات السياسية المتعددة، فضلاً عن دعم الإخوان المسلمين الصريح له ضمن مرشحي التحالف الديمقراطي، فقد كانت الدعاية في شوارع دائرة الرمل بالإسكندرية تقول إن مرشحي حزب الحرية والعدالة هما المستشار محمود الحضيبي (فئات) والمحمدي السيد أحمد أبو الحمد (عمال)، وحين حل موعد الفرز وإعلان النتيجة تبين أن هناك ملامح تنسيق بين طارق طلعت مصطفى ومرشح حزب النور السلفي على مقعد العمال، ثم تبدت ملامح صراع شديد بين الإخوان والسلفيين لاقتناص مقعد العمال باتهامات متبادلة بينهما حول دعم طارق طلعت مصطفى، فأتم حزب النور حزب الحرية والعدالة بالتنسيق مع طارق طلعت مصطفى وسحب دعمه للحضيبي، ونفى حزب الحرية والعدالة هذه الاتهامات، وأكد أن العكس هو الصحيح، وذلك شواهد في جولة الإعادة على تنسيق النور مع طارق طلعت مصطفى، دون أن تكون صريحة بما يكفي للجزم بصحة هذه الادعاءات، فقد حصل الحضيبي على 208 آلاف و523 صوتاً مقابل 199 ألفاً و48 صوتاً لمنافسه رجل الأعمال طارق طلعت مصطفى، وحصل المحمدي سيد أحمد مرشح الحرية والعدالة على 213 ألفاً و266 صوتاً، مقابل 167 ألفاً و215 صوتاً لمنافسه مصطفى إبراهيم عبد اللطيف، مرشح حزب النور السلفي.

4- حصل المهندس محمد الصاوي على 154820 صوتاً، بينما حصل المحامي محمد المسلاوي مرشح حزب النور على 90368 صوتاً، وعلى مقعد العمال حصل عبد السلام بشندي مرشح الحرية والعدالة على 172000 صوت، وإسماعيل العضامي مرشح حزب النور على 86812 صوتاً، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن حزب الحضارة الذي أسسه الصاوي مع مجموعة من رجال الأعمال وتكنوقراط، قد تأسس قبيل الانتخابات، وكان أحد الأحزاب المشتركة في التحالف الديمقراطي الذي قاده حزب الحرية والعدالة، وفاز بمقعدين فقط، أحدهما للصاوي والآخر لحاتم عزام الذي خاض الانتخابات على قائمة التحالف الديمقراطي جنوب القاهرة.

5- لا يتسق الطابع السلفي لخطاب النائب محمد العمدة مع الأحزاب التي اشترك فيها، بدءاً من حزب مصر العربي الاشتراكي والغد والدستوري الاجتماعي الحر وانتهاجاً بالوفد، وهو الذي قام بالدعوة لتأسيس حركة شعبية لمكافحة عام 2007 وشاركه فيها زميليه عمران مجاهد وصابر فهمي، لمواجهة الشعارات الحكومية التي تحظر العمل السياسي على أساس ديني، ورفض استغلال القمر الصناعي المصري (نايل سات) في إفساد القيم والأخلاق داخل المجتمع المصري وسائر المجتمعات الإسلامية، وقال إن التعديلات الدستورية التي تم إجراؤها في ذلك الوقت تهدف إلى تبني المذهب العلماني الذي نبت وترعرع في أوروبا.

وبالرغم من تحالف العمدة مع الجماعة الإسلامية والسلفيين في الإعادة، إلا أن الأمر الذي لا يجوز إنكاره هو مدى الشعبية التي يتمتع بها محمد العمدة في أسوان، الأمر الذي أهله للحصول على 183385 صوتاً في انتخابات الإعادة في حين حصل رفيقه على مقعد العمال مرشح حزب النور فرج الله جاد الله عامر على 123637 صوتاً، من إجمالي 234236 صوتاً صحيحاً.

بجانب هذه الشخصيات العامة، فإن هناك شخصيات أخرى غير شهيرة في حقل العمل العام تم دعمها من قبل التحالف الديمقراطي، مثل:

6- المحامي حسني دويدار الذي فاز على المرشح السلفي عبد المنعم الشحات في معركة مثيرة بدائرة المنزه بالإسكندرية⁽⁶⁾.

7- النائب حلمي السيد بكر، الذي تم إعلان دعم حزب الحرية والعدالة له في جولة الإعادة بالدائرة الأولى بالمنوفية، وذلك في مواجهة حزب النور، على الرغم من تخلف حلمي بكر عن مرشح النور المهندس أسامة عبد المنصف بأكثر من 89 ألف صوت في الجولة الأولى، حيث حصل بكر على 55330 مقابل 134176 للأول، لكنه تجاوز هذا الفارق في جولة الإعادة بعد تحالفه مع سعد حسين مرشح الحرية والعدالة ليفوزا معا بمقعدى الدائرة.

8- وتكرر نفس المشهد مع النائب اللواء نصر طاحون في الدائرة الرابعة بالمنوفية حيث إنه حصل على المرتبة الرابعة على الرغم من تمتعه بميزة دعم الحرية والعدالة له من الجولة الأولى، وحصل على 55318 في حين حصل منافسه محمد عبد الستار مرشح النور على 71304، وحلق عاليًا محمود الخشن (فلول) على مقعد العمال بـ 120432 صوتًا مقابل 114751 صوتًا لمحمود أبو المجد مرشح الحرية والعدالة، لكن جولة الإعادة أسفرت عن ترتيب مختلف، حيث حصل أبو المجد على 139645، تلاه طاحون بعدد أصوات 132944، وخسر السباق محمد عبد الستار حيث حصل على 117166 صوتًا، في حين حصل محمود الخشن على 122817 صوتًا.

وهي النتيجة التي تعد امتدادًا لتفوقه في الجولة الأولى حيث حصد أعلى الأصوات بنتيجة 71552 صوتًا مقابل 58658 صوتًا لمنافسه مرشح حزب الحرية والعدالة عبد الرازق حسن عبد السيد، في حين حصل فرج الله جاد الله عامر على 41454 صوتًا بفارق بسيط مع منافسه في الإعادة محمد أبو العلا الذي حصل على 43861 صوتًا.

6- كانت معركة حسني دويدار شرسة جدًا مع مرشح من التيار الثقيل، هو المهندس عبد المنعم الشحات، مرشح حزب النور السلفي، وأحد أبرز قيادات الدعوة السلفية بالإسكندرية، وكان الشحات شخصًا مثيرًا للجدل، خصوصًا بعد تصريحاته المتناقضة قبل الثورة وبعدها، حيث حذر من دعوات التظاهر قبل الثورة ثم أيدها بعد نجاحها، كما فعل العديد من السلفيين، وأطلق تصريحات نارية رفض فيها الديمقراطية ووصف أدب نجيب محفوظ بالإباحي وغير ذلك من التصريحات التي جعلت هناك حالة من الاستنفار الإعلامي ضده من النشطاء السياسيين والإعلاميين، ازدادت مع تفوقه في الجولة الأولى وحصده لعدد كبير من الأصوات، تلاه حسني دويدار وهو محام ومرشح مستقل، حظي بدعم الإخوان المسلمين، وفي الفترة التي تخللت الجولة الأولى وجولة الإعادة، حصل حشد إعلامي للتصويت ضد الشحات، وكتب الناشط الشاب إبراهيم الهضيبي مقالًا نشر على مواقع الإنترنت يبين فيه أسباب رفضه للشحات، ويذكر في حقه مطاعن تدفع لعدم انتخابه، منها كذبه وعدم التزامه بالاتفاقات والوعود، من خلال مواقف حصلت بينهما أثناء فعاليات الثورة، وازداد نشاط الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي، ينشرون مواد دعائية مضادة للشحات ويسخرون من أدائه المتوقع حال فوزه بعضوية مجلس الشعب، وأنه سيهتم بأشياء مظهرية وشكلية لا تعبر عن طموحات الشعب من برلمان الثورة، وهو الأمر الذي أتى أكله في نهاية المطاف وخسر الانتخابات لصالح النائب حسني دويدار، وكتب الكاتب الكبير فهمي هويدي مقالًا يعبر فيه عن ارتياحه بخبر سقوط الشحات، الذي خسر بعد حصول منافسه على 198049 صوتًا، بفارق نحو 28 ألف صوت عن عبد المنعم الشحات، الذي حصل على 169988 صوتًا. وفاز مرشح حزب الحرية والعدالة، مصطفى محمد بمقعد العمال بإجمالي أصوات 287717 صوتًا، مقابل 128350 صوتًا لمنافسه صبري سعيد.

9- يمثل فيصل الشيباني عضو مجلس الشعب 2010 و 2012 حالة مختلفة في دائرة المنشأة وجرجا والعسيرات، وهي دعم سلفي من مرشح حزب البناء والتنمية جابر الجهلان له وتحالفه معه في جولة الإعادة، بعد إخفاق مرشح الحرية والعدالة أمام الجهلان ومحمد إسماعيل رضوان (فلول) على مقعد الفئات، فتحالف الجهلان مع الشيباني في مواجهة رضوان وهرقل وفقى عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني منذ عام 2000، واستطاع التغلب عليهما في جولة الإعادة، وهنا نلاحظ نفوذ السلفيين في سوهاج، حيث حققوا نتائج تفوق ما حققه حزب الحرية والعدالة بوضوح سواء على مستوى الفردي أو القوائم.

10- في دائرة زفتى استطاع جمال شحاتة، المرشح في انتخابات 2010، أن يحصل على مقعد الفلاحين بعد أن تحالف مع مرشح الحرية والعدالة إبراهيم زكريا، كان جمال شحاتة يشترك لأن يمثل الحزب الوطني المنحل في الانتخابات السابقة، فكان يكتب في دعايته ذلك التوصيف الغريب (مستقل وطني)، واستطاع المرشحان الفوز بالمقعدين بعد أن تغلبا على مرشحي حزب النور أحمد الألفي وعبد الله شاهين، حيث حصل الفائزان جمال شحاتة وإبراهيم زكريا على 115000 صوت و130770 صوتاً على التوالي، في حين حصل منافسيهما شاهين والألفي على 110467 صوتاً و101730 صوتاً على التوالي.

وذلك على الرغم من تأخر شحاتة عن الألفي بأكثر من 50000 صوت في الجولة الأولى، حيث حصل إبراهيم زكريا على 105246 صوتاً، وجمال شحاتة على 28263 صوتاً، في حين حصل شاهين على 75007 والألفي على 78946، مما يوضح مدى تأثير دعم الإخوان لشحاتة في الانتخابات، ويكشف بوضوح أيضاً عن توتر شديد في العلاقة بين الإخوان والسلفيين خلال المعارك الانتخابية، ذلك التوتر الذي دفع كلا من الإخوان والسلفيين للتحالف في بعض الأحيان مع فلول الحزب الوطني من أجل الفوز بمقاعد البرلمان.

11- النائب خالد الحداد استطاع أيضاً الفوز بمقعد العمال في دائرة المنزلة بمحافظة الدقهلية بعد أن تحالف مع مرشح الإخوان المهندس إبراهيم أبو عوف في مواجهة تحالف مرشح حزب النور الداوودي محلب ومحمود نبيه حسنين (فلول)، وكان أبو عوف قد حصل على 149859 صوتاً مقابل 34087 صوتاً لمحلب على مقعد الفئات، في حين حصل الحداد على 45532 صوتاً مقابل 50829 صوتاً لحسينين في الجولة الأولى، أما في الإعادة وبعد التحالف الذي تم بين الحداد وأبو عوف من جهة وبين محلب وحسينين من جهة أخرى، فقد حصل أبو عوف على 120887 صوتاً والحداد على 108976 صوتاً مقابل 93283 صوت لمحلب و102900 صوت لحسينين.

ثانياً- المستقلون المحسوبون على النظام السابق والحزب الوطني والقيادات المحلية

سبق أن ذكرنا أن بعض هؤلاء قد نجحوا بعد تحالفهم مع الإخوان أو السلفيين، لكن هناك من لم ينجح بمثل هذه الطريقة، ونجح بوسائل أخرى، إلا أن الأمر الذي ينبغي أن نلتفت إليه في هذا السياق هو أن بعض فلول الحزب الوطني الذين نجحوا في الانتخابات كانوا قد حققوا انتصارات على بعض منافسيهم ذوي النفوذ الأكبر في الحزب الوطني المنحل، وهنا فإننا يمكن أن نفسر السلوك التصويتي ربما كان لرد اعتبار المرشح الذي كان أقل حظوة وأبعد عن الشبهات من منافسه، وعليه فإننا يجب أن نضع في اعتبارنا تاريخ الصراعات الانتخابية في الدوائر قبل الحكم على ناخبها بتأييد الفلول.

من ذلك سقوط أحمد عبد السلام قورة في الدائرة الخامسة بسوهاج التي تضم البلينا ودار السلام وسقوط عبد الرحيم الغول في مقابل خوض فتحي قنديل لجولة الإعادة والذي خسرها بدوره أمام مرشح حزب البناء والتنمية عبد الناصر السيد في دائرة نجع حمادي، وسقوط أحمد أبو حجي في الدائرة الأولى بسوهاج من الجولة الأولى أيضاً.. وغيرهم كثير.

وسنحاول ذكر هؤلاء المستقلين فيما يلي:

1، 2- في الدائرة الخامسة بسوهاج تغلبت الاعتبارات العائلية والقبلية على الانتماء للتيار الإسلامي، وبالمناسبة فإن التيارات الإسلامية لم تكن تتجاهل هذه الاعتبارات في اختياراتها، بل إن اعتبارات العصبية تكون العامل الأكثر حسماً في المعركة الانتخابية، مع مساندة الانتماء الإسلامي كعامل مساعد، فنجح المرشح المستقل رأفت محمد محمود أبو الخير، عضو مجلس الشعب 2010 عن الحزب الوطني المنحل، في التغلب على مرشح حزب الحرية والعدالة حشمت بخيت في جولة الإعادة، حيث حصل أبو الخير على 67069 صوتاً وحصل بخيت على 59358، واستطاع يوسف أبو حمودي أن يفوز على فتحي رشوان وكلاهما مستقل، حيث حصل الأول على 74144 صوتاً مقابل 63450 للأخير.

3- هشام سليمان موسى مرشح الحزب الوطني لانتخابات 2010، يعد أحد المفلتين من مقصلة الفلول التي عقدها الناخبون لأعضاء الحزب الوطني المنحل في الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث استفاد من مزاج دائرة مصر الجديدة الذي لا يميل لمرشحي التيارات الإسلامية المحافظة، فاستطاع أن يحصل في الجولة الأولى على 87717 صوتاً متفوقاً على مرشح الحرية والعدالة خالد حسن عبد الوارث الذي حصل على 44530 صوتاً، ثم تفوق عليه في الإعادة أيضاً، حين حصل على أكثر من 91000 صوت مقابل حوالي 53000 صوت لمرشح الحرية والعدالة.

4- عمرو فاروق عودة يمثل حالة مرشح خدمته الظروف بصورة مفاجئة، لقد استطاع أن يحصل على حوالي 10% فقط من أصوات الجولة الأولى في دائرة مدينة نصر بالقاهرة، حيث حصل على 35608 أصوات، في الوقت الذي حصل فيه منافسه على مقعد العمال مرشح الحرية والعدالة النائب

السابق عصام مختار على 54817 صوتاً، فالمؤشرات تقول بأن الاتجاه الغالب يفترض أن عصام مختار هو الذي سيفوز لسابق تمثيله للدائرة ولانتمائه الإخواني، لكن مختار حلّ عليه قدر من السخط الذي أصاب رفيقه في الإعادة على مقعد الفئات الدكتور محمد يسري المرشح السلفي المدعوم من الإخوان، الذي واجه الدكتور مصطفى النجار، واستفاد عودة - الذي يحسبه البعض على الحزب الوطني هو وعائلته - من هذه الأقدار، فحصل النجار على 138460 صوتاً مقابل 93470 صوتاً ليسري، وحصل عودة على 119621 صوتاً مقابل 104738 صوتاً لمختار، ومن الجدير بالذكر القول بأن أنباء ترددت في وسائل الإعلام تشير إلى انضمام عمرو فاروق عودة إلى حزب مصر الحديثة، وهو حزب أسسه أحد رجال الأعمال المحسوبين على الحزب الوطني والنظام السابق بعد الثورة، ولم يحصل على أي مقعد في الانتخابات.

5- المثل القائل: (مصائب قوم عند قوم فوائد) ينطبق على حال المرشح مصطفى جعفر سالماني، الذي تردد بقوة أنه كان عضواً بالحزب الوطني، حيث قضت محكمة القضاء الإداري بتغيير صفة مرشح حزب الحرية والعدالة على مقعد العمال سمير أبو طالب إلى فئات، ما مهّد الطريق أمام سالماني إلى مقعد البرلمان عن الدائرة الخامسة بالجيزة التي تشمل منشأة القناطر وأوسيم والوراق، فخاض الانتخابات أمام يوسف خالد المرشح المستقل وتفوق عليه مع مرشح الحرية والعدالة محمود عامر الذي تفوق على منافسه عماد الحلبي مرشح حزب النور.

6- في دائرة ميت غمر وأجا بالدقهلية استطاع طاهر أحمد السعيد عطا وشهرته "طارق الغفير" أن ينتزع مقعد العمال والفلاحين بعد منافسة شرسة مع السيد منصور مرشح حزب العمل والمدعوم من الإخوان المسلمين على مقعد العمال والفلاحين، وتزداد سخونة هذه الدائرة حين تتمكن شخصية شهيرة مثل مرتضى منصور من خوض جولة الإعادة أيضاً على مقعد الفئات أمام مرشح الحرية والعدالة خالد الديب، كان الديب قد حصد 133366 صوتاً في الجولة الأولى مقابل 95425 صوتاً لمنصور، في حين حصل السيد منصور على 117377 صوتاً مقابل 95408 أصوات للغفير، لكن الحال انقلب في جولة الإعادة بالنسبة لمقعد العمال، حيث استطاع طارق الغفير أن يحسم المقعد لصالحه بعد أن حصد نحو 172 ألف صوت مقابل حوالي 140 ألف صوت للسيد منصور، في حين حصل خالد الديب على 177 ألف صوت مقابل 142 ألف صوت لمرتضى منصور.

7- الحاج أسامة محمد عبد العاطي، عضو الحزب الوطني المنحل سابقاً، حصد أعلى الأصوات في دائرة السنبلوين وتمي الأمديد بالدقهلية في الجولة الأولى، حيث حصل على 52686 صوتاً متفوقاً على مرشحي الحرية والعدالة الفئات والعمال السيد العدوي ورمضان الإمام اللذان حصل كل منهما على 55060 صوتاً للأول و49815 صوتاً للثاني، ومرشح حزب النور على مقعد العمال والفلاحين عبد القادر إبراهيم عبد الرحمن الذي حصل على 44582 صوتاً، ليخوض المهندس السيد العدوي جولة

الإعادة ضد ثلاثة من العمال والفلاحين، ويبدو أن شعبية عبد العاطي مرتفعة بقوة في السنبلوين وتمي الأمديد، حيث حصل في جولة الإعادة على 103411 صوتاً، بعد أن تحالف مع مرشح حزب النور الذي خسر الانتخابات، وفاز بالمقعد الثاني السيد العدوي بعد حصوله على 100652 صوتاً.

8- الدكتور محمد يونس الفشني عَوَّضَ تخلفه ضمن مرشحي الإعادة إلى فوز كبير في جولة الإعادة بدائرة قوص في قنا، حيث حصل في الجولة الأولى على 10590 صوتاً، مقابل 11177 صوتاً لمنافسه على مقعد الفئات عصام محمد علي مرشح حزب النور، في حين انفرد بالصدارة مرشح حزب الحرية والعدالة على مقعد العمال والفلاحين النائب السابق هشام القاضي الذي حصل على 63663 صوتاً وخاض جولة الإعادة مع صبري يوسف داود الذي حصل على 17830 صوتاً، وفي جولة الإعادة حصل القاضي على 71154 صوتاً ليفوز مع الفشني الذي حصل على 37155 صوتاً، في حين حصل عصام محمد علي على 26299 صوتاً وصبري يوسف داود على 29774 صوتاً.

9- في شمال سيناء أسفر دعم الإخوان المسلمين للمرشح على محمد سالم عن ترجيح كفته على مرشح حزب النور علي الكاشف، حيث حصل سالم في جولة الإعادة على 29385 صوتاً، ليفوز مع عبد الرحمن الشوربجي مرشح الحرية والعدالة الذي حصل على 49736 صوتاً، في حين حصل الكاشف على 26858 صوتاً ويحيى الغول على 21364 صوتاً.

10- وفي جنوب سيناء فاز المرشح المستقل وعضو مجلس الشعب 2010، النائب غريب أحمد حسان بمقعد العمال، حيث أسفرت الانتخابات في جنوب سيناء عن فوز محمد فراج سالم موسي "فئات" الذي ينتمي لقبيلة بني واصل وهو مرشح حزب النور السلفي حيث حصل علي 11805 صوتاً ليتغلب علي منافسه عبده عبدالرازق محمد الذي حصل على 8612 صوتاً، في حين فاز غريب أحمد حسان ابن قبيلة المزينة بمقعد العمال حيث حصل على 11064 صوتاً ليتغلب على منافسه من نفس القبيلة فرج بريك عودة، مرشح تحالف الكتلة المصرية الذي حصل على 8935 صوتاً.

ثالثاً- الشخصيات العامة غير المدعومة من التيارات الإسلامية

1- من المعروف أن الدكتور مصطفى النجار ليس من المستقلين، وأنه أحد مؤسسي حزب العدل، لكن من الصعب التعويل على قدرات الحزب الذي يمثله النجار في حسم مقعد الفئات بدائرة مدينة نصر، فالحزب لم يحصل على أي مقعد سواه، بالرغم من تجاوز قوائمه للعتبة الانتخابية، بل إن قائمة الحزب بالدائرة التي ترشح فيها النجار لم تحصل سوى على 17572 صوتاً بنسبة 5% من الأصوات، على أن مزاج الدائرة التي ترشح فيها كان حاكماً في اختيار المواطنين له، فقد خاض النجار منافسة شرسة مع المرشح السلفي المدعوم من جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد يسري، وهو أستاذ جامعي في كلية

العلوم بجامعة الأزهر، الذي حصل في الجولة الأولى على 48921 صوتاً مقابل 68810 أصوات لمصطفى النجار على مقعد الفئات، وحصل النجار على 138460 صوتاً مقابل 93470 صوتاً ليسري.

2- الدكتور عمرو حمزاوي يمثل مفاجأة لكثير ممن يظنون انقطاع التواصل بين الشخصيات العامة التي لا تكاد تظهر سوى في وسائل الإعلام، وهو انطباع تدل الشواهد على صحته في الغالب الأعم، لكن هذا لا يعني وجود استثناءات تثبت هذه القاعدة، لقد اختار الدكتور عمرو حمزاوي الباحث في العلوم السياسية والأستاذ بجامعة القاهرة والخبير بمركز كارنيجي للأبحاث سابقاً، دائرة يمكن اعتبارها مفصلة على مقاسه، وكانت تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة له، حيث إنه لم يكن متواجداً بصورة دائمة في مصر، وإن كان دائم التواجد على شاشات الفضائيات وصفحات الجرائد، المفاجأة الأكبر تمثلت في تمكنه من الفوز بالمقعد من الجولة الأولى، وحصوله على أصوات تبلغ 125668 صوتاً، متجاوزاً نصف عدد الأصوات الصحيحة، ومتفوقاً على جميع منافسيه وأقربهم له محمد سعد أبو العزم مرشح الحرية والعدالة الذي حصل على 48525 صوتاً فقط، وهو الأمر الذي تفسره طبيعة الدائرة ومزاجها العام، وثيق الصلة بمزاج ناخبي جارتها مدينة نصر التي نجح فيها مصطفى النجار وعمرو عودة، وهو ذاته المزاج الذي أصر في جولة الإعادة على أن يفوز هشام سليمان بمقعد العمال، وهو من فلول الحزب الوطني ومرشحه في انتخابات 2010، على منافسه مرشح الحرية والعدالة خالد حسن عبد الوارث بفارق كبير.

3- النائب المخضرم عمران مجاهد، يعرف من أين تؤكل الكتف في الانتخابات، فقد مثّل دائرته فارسكور والزرقا في دمياط غير مرة، وفي الدائرة الثانية بدمياط التي باتت تضم (كفر سعد والزرقا وفارسكور وكفر البطيخ) استطاع أن يحسم المقعد وينتزعه انتزاعاً بفارق ضئيل نسبياً، وقد اضطر الإخوان للتنسيق معه بعد خسارة مرشحهم على مقعد العمال في الجولة الأولى، حيث فاز محمد الفلاحجي، مرشح حزب الحرية والعدالة بـ104052 صوتاً مقابل 101660 صوتاً لمنافسه وليد سماحة، مرشح حزب النور، وفاز عمران مجاهد، المرشح المستقل، بمقعد العمال، وحصل على 106072 صوتاً، مقابل 99763 صوتاً لصالح منافسه وائل نبهان، مرشح حزب النور.

4- النائب بورسعيدي المخضرم البديري فرغلي، عضو مجلس الشعب السابق عن حزب التجمع له تاريخ حافل من العمل السياسي، لدرجة أن البعض قال حين تم إسقاط البديري فرغلي في انتخابات 2005 بأنه لم يكن يتخيل أن يكون هناك مجلس للشعب لا يكون فيه البديري فرغلي، وقد خرج من الحزب مع زميله النائب أبو العز الحريري بعد فشلهما في إصلاح دفة القيادة داخله⁽⁷⁾، ليعودا في برلمان الثورة، أحدهما على رأس قائمة الثورة مستمرة بالإسكندرية، والآخر مستقلاً عن دائرة محافظة بورسعيد، بعد أن لقي مواجهة شرسة مع التيارات السلفية هناك، لكن أهل بورسعيد أبوا أن يتركوا المناضل اليساري

7- عاد البديري فرغلي لصفوف حزب التجمع بعد نجاحه في الانتخابات ممثلاً لهيئته البرلمانية في المجلس.

يخسر معركة البرلمان فوقفوا إلى جانبه مقدرين له دورًا كبيرًا قام به طيلة السنوات السابقة، على الرغم من سنه الكبيرة وصحته المعتلة، فحصل البدري فرغلي على 87155 صوتًا في الجولة الأولى مقابل 37716 صوتًا لمرشح حزب النور على مقعد العمال علي فودة، وكان الدكتور أكرم الشاعر قد فاز من الجولة الأولى، وفي الإعادة حصل البدري فرغلي على 121 ألف صوت مقابل 89 ألف صوت لفودة.

5- خاض الدكتور عمرو الشوبكي معركة حامية الوطيس مع مرشح حزب الحرية والعدالة الدكتور عمرو دراج في دائرة الدقي والعجوزة وإمباباة بمحافظة الجيزة، وكان البعض يتوقع إخلاء الدائرة للشوبكي، لا سيما وأنه من الشخصيات العامة والخبراء في شؤون الحركات الإسلامية، مع اعتدال في مواقفه من جماعة الإخوان بشكل عام، خصوصًا بعد أن قرر المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة سحب أي مرشح للحزب يخوض الانتخابات في دائرة بها شخصيات عامة ورموز وطنية، وصرح الدكتور سعد الكتاتني - أمين الحزب آنذاك - أن هذا القرار يسرى "حتى لو كانت هذه الشخصيات تنتمي إلى تيار سياسي منافس للإخوان بشرط أن تكون فرص فوز الشخصية العامة كبيرة في حالة انسحاب مرشح الإخوان"⁽⁸⁾، لكن يبدو أن تعريف المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة للشخصيات العامة والرموز الوطنية لم ينطبق على الدكتور عمرو الشوبكي، حتى بعد أن أثبت جدارة في الفوز بالمقعد حين حصل على 201410 أصوات في الجولة الأولى مقابل 140245 لمنافسه الدكتور عمرو دراج أمين حزب الحرية والعدالة بالجيزة، بل فوق ذلك انطلقت حملات تشويه وإطلاق الشائعات التي تجد رواجًا في مواسم الانتخابات، ويبدو أنها آتت أكلها في جولة الإعادة على الرغم من فوز الشوبكي، إذ تقلص الفارق بينه وبين دراج إلى حوالي 3 آلاف صوت فقط بعد أن جاوز الستين ألفًا في الجولة الأولى حيث حصل على 159383 صوتًا مقابل 156011 صوتًا لدراج.

6- المهندس حمدي الفخزاني ناشط حقوقي وسياسي، كان عضوًا بحزب الجبهة الديمقراطية⁽⁹⁾، وحمل على عاتقه مسؤولية الطعن على عقد أبرمته أجهزة حكومية مع شركة خاصة يملكها قيادات بارزة في الحزب الوطني المنحل، وتمكن من الحصول على حكم من القضاء الإداري ببطلان العقد، في مفاجأة مدوية أخرجت الحكومة إخراجًا شديدًا آنذاك، واستمر في رفع دعاوى مختلفة تتصل بذات الشأن وتصدير الغاز لإسرائيل، وقد خاض منافسة قوية مع منافسه عبد الحليم هلال، مرشح حزب الحرية والعدالة، الذي حصل على 103600 صوت، مقابل 134842 صوتًا للفخزاني على مقعد الفئات في دائرة المحلة، ليذهب إلى جولة الإعادة، وفيها يحصل الفخزاني على 127773 صوتًا مقابل 115710 أصوات لهلال، ليفوز الفخزاني بالمقعد مع محمود توفيق مرشح الحرية والعدالة الذي فاز بمقعد العمال

8 - <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/135055-q-q-.html>

9- عاد المهندس حمدي الفخزاني لحزب الجبهة الديمقراطية بعد فوزه مستقلاً في الانتخابات، وتم تعيينه نائباً لرئيس الحزب.

بعد أن حصل على 119906 أصوات مقابل 114489 صوتاً لمنافسته المرشحة المستقلة ومرشحة الحزب الوطني في 2010، وأقدم نقابية في مجال الغزل والنسيج.

المستقلون في مجلس الشورى

في انتخابات الشورى استطاع 4 مرشحين فقط من الفوز بمقاعد في هذا المجلس من ثلاث محافظات حدودية، وهم هشام عبد المقصود (البحر الأحمر) ورائد زهر الدين (الوادي الجديد) وعواد سالم وشحاتة حسين (جنوب سيناء)، وسنجد أن هذه المحافظات الثلاث لم تتغير فيها طبيعة تقسيم الدائرة عن انتخابات مجلس الشعب، فهي لقلة عدد السكان بها، اعتبر القانون كلا منها دائرة واحدة، تقدم 4 أعضاء لكل مجلس بنظام القائمة واثنان بالنظام الفردي، وسنجد في نتيجة مجلس الشعب أن البحر الأحمر قدمت على مقعد العمال الفردي نائباً عن حزب المواطن المصري، وهو أحد الأحزاب التي شكلها قيادات من الحزب الوطني المنحل، كما قدمت محافظة جنوب سيناء نائباً مستقلاً على مقعد العمال أيضاً، أما الوادي الجديد فقد قدمت نائباً عن الحرية والعدالة وآخر عن النور في انتخابات مجلس الشعب، في حين قدمت نائباً عن حزب النور وآخر مستقلاً في انتخابات الشورى على المقاعد الفردية، وهذه الدوائر كما سبق لا يحكم سلوكها الانتخابي الانتماء الحزبي للمرشح بقدر ما يحكمها أكثر من غيرها الانتماء العائلي والقبلي، وعليه المعول في نتائج الانتخابات، يكفي أن أذكر أن قائمة الحزب العربي الديمقراطي الناصري في انتخابات مجلس الشعب لم تستطع الحصول على نسبة تؤهلها للفوز بأي مقعد سوى في الوادي الجديد، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، حيث إن قوائمها لم تتجاوز العتبة الانتخابية على مستوى الجمهورية، ما حال دون حصولها على المقعد ليذهب في النهاية إلى قائمة الكتلة المصرية.

الخلاصة:

نخلص من العرض السابق إلى بعض النتائج التي توضحها لنا الانتخابات التشريعية والنتائج التي أفرزتها، وهي:

- 1- يتمكن المستقلون من التغلب على المنافسين مهما كانت قوتهم المادية والإعلامية والتنظيمية، حين تجتمع لهم نسبة كافية من أسلحة المعارك الانتخابية، كالتواجد الإعلامي وسابق الأعمال والمواقف الوطنية، والتكوين المعرفي وترك الانطباع العام لدى الناخبين بالقدرة على الأداء البرلماني الجيد، والاستفادة من طبيعة الدائرة بأكبر قدر ممكن.
- 2- استطاع عدد من المستقلين الاستفادة من التوتر بين أكبر فصيلين سياسيين في هذه الانتخابات وهما الإخوان والسلفيون في التحالف مع أحدهما والاستفادة من أصوات ناخبهم، وهو ما

أتاح الفرصة لعدد من المستقلين للحصول على قدر ضخم من الأصوات، ليس في إمكانه الحصول على مثله لو لم يدخل في مثل هذا التحالف.

3- انعكس التوتر بين الإخوان والسلفيين واحتدام التنافس بينهما، على منافسة بعض الشخصيات العامة التي تحظى باحترام وتقدير كبير بين مختلف أطراف القوى السياسية والتنضيق عليها، فمن أفسح له الإخوان ضيقاً عليه السلفيون، وربما نشأ هذا بسبب نقض اتفاقات بين الطرفين على إخلاء بعض المقاعد الهامة لكليهما.

4- تغلبت الاعتبارات العصبية والعلاقات القبلية في عدد من الدوائر التي تتحكم فيها مثل هذه الاعتبارات على الانتماءات الحزبية أو الدينية.

5- لم تتجاهل الأحزاب العوامل العصبية والقبلية لكنها لم تتمكن في بعض الدوائر التي لم توفّق فيها من تقديم مرشحين يحظون بالقدر الأكبر من العلاقات التي تكفل السيطرة على الكتل التصويتية اللازمة للفوز بالمقاعد.

6- قلة عدد المستقلين الذين استطاعوا الفوز في الانتخابات التشريعية الأخيرة يوضح من جهة اعتدال السلوك التصويتي العام للمصريين في اختيارهم لأحزاب وتيارات تملك القدر اللازم من إمكانات العمل السياسي، وتنفيذ الوعود الانتخابية، ومن جهة أخرى فإنه أظهر قدرًا كبيرًا من الخوف على الهوية الإسلامية ومحاولات التعرض لها، ما تبدّى في فوز ساحق للإسلاميين مجتمعين تجاوز السبعين في المائة من مقاعد البرلمان.

7- أظهرت النتائج حضورًا قويًا لأعضاء الحزب الوطني المنحل تمثل في وصولهم لجولات الإعادة في العديد من الدوائر، وإن لم يتمكنوا من الفوز فيها، سواء أمام حزبيين أو مستقلين آخرين، فضلًا عن تمكنهم من الوصول إلى مقاعد البرلمان من خلال العديد من القوائم الحزبية التي خاضوا بها الانتخابات، وقد تمكن عدد كبير منهم من الفوز تتراوح نسبتهم بين 10 و 15% من أعضاء مجلس الشعب.

8- أدّى التصويت السلبي ضد بعض التيارات إلى وصول أعضاء من فلول الحزب الوطني المنحل إلى مقاعد البرلمان، كما أدّى التصويت المفرط لبعض التيارات إلى حرمان بعض الكفاءات السياسية وأصحاب الخبرات من الوصول إلى مقاعد البرلمان.

9- اعتمد كثير من المرشحين للأسف الشديد على الدعاية السلبية والشائعات المغرضة من أجل الفوز بمقاعد البرلمان.